

إسماعيل دولار يعود للمشهد باتهامات الترويع 3 قضايا سابقة بينها البلطجة وقطع الكهرباء عن السكان بالمقطم



الاثنين 24 أغسطس 2026 07:30 م

كشفت أجهزة وزارة الداخلية، في القاهرة، عن ضبط إسماعيل إبراهيم المعروف باسم «إسماعيل دولار» ضمن مسؤولي شركة دخلوا في مشادة مع مستأجري كافيئات بمنطقة المقطم يوم 23 أغسطس 2026، بعد اتهامهم بمحاولة قطع الكهرباء للضغط على المستأجرين لرفع القيمة الإيجارية، فيما أظهرت التحريات ورود 3 اتهامات سابقة بحقه في قضايا أخرى.

وتتجاوز الواقعة حدود مشاجرة عابرة داخل مجمع تجاري، لأن جوهر الاتهام يتعلق بمحاولة استخدام السيطرة على مرفق أساسي للضغط في نزاع مالي، بما يضع أصحاب أعمال وعاملين ومصادر رزق أمام معادلة خطيرة: إما قبول شروط مالية جديدة، أو مواجهة تعطيل النشاط بعيدًا عن مسارات التفاوض والقضاء.

وبدأت تفاصيل القضية مع تداول مقاطع فيديو عبر مواقع التواصل الاجتماعي ظهر خلالها أحد المتضررين مستغيثًا من محاولة أشخاص فتح غرفة الكهرباء داخل مجمع الكافيئات، قبل أن تعلن وزارة الداخلية فحص المقاطع وكشف ملاساتها.

وقالت الداخلية إن البلاغ الذي تلقته الأجهزة الأمنية في 23 أغسطس كان بشأن مشادة بين طرفين، يضم الأول 5 من مستأجري الكافيئات، بينما يضم الطرف الثاني 3 مسؤولين بالشركة المشرفة على إدارة منطقة الكافيئات، وتبين وجود معلومات جنائية عن أحدهم.

واتهم المستأجرون مسؤولي الشركة بالتعدي عليهم بالسب ومحاولة فصل التيار الكهربائي عن الكافيئات المؤجرة، وقالت التحريات إن محاولة قطع الكهرباء استهدفت الضغط عليهم للموافقة على زيادة القيمة الإيجارية.

وضبطت الأجهزة الأمنية أفراد الطرف الثاني، وقال بيان الداخلية إنهم أقروا بالواقعة على النحو الذي انتهى إليه الفحص وبأن الخلاف حول الإيجارات كان سببها، قبل اتخاذ الإجراءات القانونية وإحالة الملف إلى الجهات المختصة لاستكمال التحقيقات.

اتهامات سابقة تعيد سؤال السطوة

وكشفت التحريات المتداولة بشأن إسماعيل دولار عن ورود اسمه في ثلاث قضايا سابقة، الأمر الذي أعاد اسمه إلى دائرة الاهتمام بعد واقعة المقطم، خصوصًا مع ارتباط إحدى تلك القضايا باتهام متعلق بالبلطجة.

وتضمنت البيانات القضية رقم 8185 لسنة 2024 آداب عامة، وهي واحدة من قضيتين تعودان إلى العام نفسه وردتا ضمن المعلومات المنشورة بشأنه.

كما وردت القضية رقم 8165 لسنة 2024 أكتوبر آداب عامة، لتصبح الواقعة الحالية أحدث محطة تثار فيها اتهامات قانونية مرتبطة باسمه وفق ما أظهرته التحريات.

أما القضية الثالثة فهي رقم 17197 لسنة 2019 الهرم، ووردت في البيانات باعتبارها مرتبطة باتهام بالبلطجة، وهو ما يمنح واقعة المقطم حساسية إضافية عند قراءة اتهامات المستأجرين بالتهديد واستعراض القوة.

لكن وجود هذه القضايا في التحريات لا يعني أن إسماعيل دولار أُدين فيها؛ فالاتهام أو ورود المعلومات الجنائية يختلف قانونيًا عن صدور حكم نهائي، ولا يجوز تقديم القضايا السابقة باعتبارها «سوابق إدانة» ما لم تتوافر أحكام قضائية باتة تثبت ذلك

ويشرح الخبير القانوني محمد زكي أبو ليلة أن استعراض القوة في المفهوم القانوني يرتبط بإظهار القوة أو التهديد بالعنف بهدف فرض السيطرة أو إثارة الخوف، بينما ترتبط البلطجة باستخدام العنف أو التهديد به لإرغام شخص على تصرف معين أو فرض إرادة عليه

ويشير أبو ليلة إلى أن المادة 375 مكرر من قانون العقوبات تتعامل مع استخدام القوة أو التهديد عندما يكون المقصود الترويع أو فرض السطوة، لكن إسقاط هذا التوصيف على واقعة إسماعيل دولار يظل مرهونًا بما تثبته النيابة والمحكمة من أفعال وقصد وأدلة، وليس بما يثار على مواقع التواصل

نزاع الإيجار خرج عن القانون

وتشير التحريات المنشورة إلى أن الخلاف بين الشركة المسؤولة عن المنطقة وعدد من مستأجري الكافيهات لم يبدأ يوم المشاجرة، بل تعود جذوره إلى خلافات بشأن زيادة القيمة الإيجارية، وهو ما ينقل الواقعة من انفجار لحظي إلى نزاع تجاري كان يفترض أن تحكمه العقود والقضاء

وفي هذا السياق يصبح موقع إسماعيل دولار في القضية أكثر أهمية من مجرد كونه حاضرًا في مشاجرة، إذ ارتبط اسمه بالطرف الإداري الذي واجهه المستأجرون واتهموا عناصره بمحاولة الوصول إلى غرفة الكهرباء للضغط عليهم

وقطع الكهرباء عن كافيه لا يعني إطفاء الأنوار فقط؛ فالنشاط يعتمد على التلجّات وحفظ الأغذية وأنظمة الدفع والتكييف ومعدات إعداد الطعام، ما يجعل تعطيل التيار قادرًا على إحداث خسائر مباشرة ووقف العمل والإضرار بالعمال والزبائن

ومن هنا تبرز الزاوية الأكثر خطورة في الواقعة: إذا ثبت أن المرفق استُخدم بالفعل أداة لإجبار المستأجر على قبول زيادة مالية، فإن النزاع يكون قد تجاوز التفاوض حول عقد إلى محاولة فرض نتيجة عملية بالقوة بدل الاحتكام إلى الوسائل القانونية

فالخلاف حول مقدار الإيجار، مهما بلغت حدته، لا يمنح أي طرف حق انتزاع ما يراه مستحقًا بنفسه، كما أن وجود نزاع تعاقدى لا يلغي الحماية القانونية للطرف الآخر أو يبرر فرض شروط جديدة بواسطة التهديد أو تعطيل النشاط

وفي قراءة اجتماعية لهذه الظاهرة، سبق أن حذر الدكتور إبراهيم عز الدين، أستاذ علم الاجتماع، من أن ببطء إجراءات التقاضي قد يضعف الردع ويدفع بعض الأطراف إلى محاولة الحصول على ما يعتبرونه حقوقيًا بأيديهم بدل اللجوء إلى القانون

وتكشف واقعة المقطم، إذا أثبتت التحقيقات رواية المستأجرين كاملة، خطورة هذا المنطق؛ لأن انتقال الخلاف التجاري من المحكمة إلى غرفة الكهرباء لا يحسم الحق لصالح طرف، بل يحول علاقة اقتصادية مدنية إلى مواجهة يمكن أن تجر وراءها اتهامات جنائية

العنف الاقتصادي يهدد أصحاب الأعمال

وتكتسب الواقعة بعدًا اجتماعيًا أوسع عندما يصبح استعراض القوة وسيلة محتملة في نزاع مالي، لأن الضرر لا يتوقف عند أطراف المشادة، بل يمتد إلى العامل الذي يخشى توقف راتبه، وصاحب المشروع الذي يواجه خسارة بضاعته، والزبون الموجود في مكان يتحول فجأة إلى ساحة صراع

وسبق أن ربطت الدكتورة هالة منصور، أستاذ علم الاجتماع بجامعة بنها، انتشار مظاهر العنف بجملة من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية، محذرة من تحول بعض صور البلطجة إلى نشاط يستفيد أصحابه من فرض الخوف والقوة على الآخرين

وهذه الخلفية لا تعني نسبة دوافع اجتماعية محددة إلى إسماعيل دولار أو بقية المتهمين، لكنها تكشف خطورة تطبيع فكرة أن صاحب النفوذ أو القوة الجسدية يستطيع أن يختصر الطريق إلى ما يريده بدل انتظار القانون

كما أن انتشار فيديوهات الواقعة لعب دورًا مباشرًا في نقل النزاع من نطاق مجمع الكافيهات إلى المجال العام، وهو ما فرض تدقيقًا أكبر في الروايات المتداولة وانتهى بصور بيان أمني رسمي يحدد عدد الأطراف وطبيعة الاتهامات وسبب الخلاف

وفي المقابل، لا ينبغي أن تتحول المقاطع المتداولة أو القضايا السابقة إلى محاكمة موازية على الإنترنت؛ فالتحريات قرائن ضمن ملف التحقيق، بينما تحديد المسؤولية الفردية لإسماعيل دولار وغيره يحتاج إلى بيان دور كل شخص والأفعال المنسوبة إليه والأدلة التي تثبتها

ويبقى الفارق جوهريًا بين القول إن إسماعيل دولار متهم في واقعة المقطم ووردت بحقه اتهامات سابقة وبين تقديمه باعتباره مدانًا في تلك الوقائع؛ فالأول يستند إلى المعلومات المتاحة حاليًا، بينما الثاني يحتاج إلى أحكام قضائية لم تتوافر في المصادر المنشورة

وتضع القضية السلطات أمام اختبار لا يتعلق فقط بحسم مشاجرة المقطم، وإنما ببيان ما إذا كانت محاولة قطع الكهرباء قد استخدمت فعلًا كوسيلة لإخضاع المستأجرين، وتحديد مسؤولية كل شخص شارك فيها، بعيدًا عن الشهرة أو النفوذ أو الضجيج المحيط بالاسم

وفي النهاية، فإن جوهر القضية ليس لقب «دولار» ولا انتشار مقاطع المشاجرة، بل سؤال أبسط وأكثر خطورة: هل يمكن أن يتحول خلاف على الإيجار إلى محاولة فرض شروط بالقوة وتهديد مصدر رزق الآخرين؟ والإجابة القضائية الواضحة عن هذا السؤال هي التي ستحدد إن كانت الواقعة مجرد نزاع خرج عن السيطرة أم نموذجًا جديدًا لفرض السطوة خارج القانون.